مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي
دراسة وصفية تحليلية

م. احمد عبد العزيز عبدالعزيز (*)

المستخلص:

يواجه قطرنا العراقي تحديات كبيرة على صعيد الأمن الاجتماعي، نتيجة ما تشهده جبهته الداخلية من تصاعد وتيرة أعمال العنف وانتشار موجة الجريمة المنظمة والقتل العشوائي في جميع أرجاء المجتمع، والتي يذهب ضحيتها المئات من المواطنين يومياً إلى جانب استهدافها لنشاطات المواطنين وأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وتمثل جرائم خطف المواطنين والتي تقوم بها عصابات إجرامية منظمة أحد ابرز الأنماط الإجرامية التي انتشرت بشكل غير مسبوق في المجتمع العراقي، حيث أنها نمت وانتشرت كأحد إفرازات الفوضى الأمنية التي خلفها الاحتلال الأمريكي – البريطاني على قطرنا العراقي منذ عام (٢٠٠٣). ويلاحظ أن هذه الجرائم طالت الرجال والنساء على حد سواء، لدوافع وأسباب متنوعة، ولم تقتصر خطورة هذه الجرائم على مدينة عراقية واحدة، بل نستطيع القول أنها طالت جميع المدن العراقية، وكان نصيب العوائل الميسورة حصة الأسد منها.

المقدمـة:

إن زيادة معدلات جرائم الخطف والتطور الحاصل في الأساليب المستخدمة في ارتكابها أدى إلى تراكم مخاطرها وآثارها السلبية على أمن واستقرار المواطنين، خصوصاً أن تزايد خطورة هذه الجرائم رافقه عدم اتخاذ الأجهزة الأمنية والقانونية للإجراءات الفاعلة من اجل السيطرة على هذه الجرائم وتقليل خطورتها على حياة المواطنين. مما يستدعي دراسة هذه الجريمة بصورة علمية جادة من اجل كشف الكثير من الحقائق غير الواضحة حول طبيعة هذه الجريمة وطرق ووسائل ارتكابها، ومعرفة الدوافع والأسباب الكامنة وراء تنامي عصابات الخطف في مجتمعنا العراقي، حيث أن دراسة أسباب هذه الجريمة تساعدنا على وضع الحلول والمعالجات اللازمة لتحجيم خطورة هذه الجريمة وإعادتها إلى حجمها الطبيعي، بما يكفل تحقيق حياة مستقرة لأفراد المجتمع، وهو ما نحاول القيام به من خلال هذا البحث.

* قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الموصل.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

١. مشكلة البحث:

تمثل جريمة الخطف في العراق إحدى القضايا الأمنية الساخنة التي ينبغي تسليط الضوء عليها، نظراً للتحول التي طرأ على معدلاتها وأساليب ارتكابها، وهو ما جعل هذه الجريمة تشكل تهديداً للأمن الاجتماعي في العراق، إضافة إلى كونها تمثل عائقاً أمام أداء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لوظائفها بشكل صحيح، الأمر الذي يستدعي دراسة هذا النمط الإجرامي المنظم دراسة جدية.

ولذلك فأن مشكلة البحث تتمحور في تشخيص العوامل المختلفة التي أدت إلى انتشار جريمة الخطف في المجتمع العراقي وأبعاد وتأثيرات هذه الجريمة على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق، من اجل صياغة إستراتيجية فعالة لمواجهتها والتقليل من آثارها الخطيرة على المجتمع.

٢.أهمية البحث:

يتوقف الاهتمام بأي سلوك إجرامي على مدى خطورة هذه الجريمة على أمن وسلامة المواطنين، ومقدار الضرر المباشر وغير المباشر الذي يترتب عنها في بناء المجتمع ومؤسساته الاجتماعية.

وتمثل جرائم الخطف أحد اخطر أنواع الجرائم السائدة في المجتمع العراقي، ووجه الخطورة يتمثل في عدم اكتفاء الخاطف أحياناً بخطف المخطوف وتقييد حريته وحبسه باستعمال العنف وتحت تهديد السلاح، بل تقترن عادة بتعذيب المخطوف جسدياً ونفسياً واللجوء إلى قتله والتمثيل بجثته لغرض إشاعة الخوف والرعب في نفوس المواطنين.

كذلك برزت أهمية دراسة هذا النمط الإجرامي في كون معدلاته شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في المجتمع العراقي خصوصاً بعد فترة الحرب العدوانية عام (٢٠٠٣) وتزامن انتشارها مع ضعف وتلكؤ الأجهزة الأمنية ليس فقط في مكافحة هذا النمط المستفحل من الجريمة وإنما في مكافحة مختلف أنواع جرائم العنف التي ازدادت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا مما ترك الباب مفتوحاً أمام الكثير من العناصر الإجرامية لكي تمارس عمليات الخطف بحرية شبه مطلقة وفي ضوء الأخطار التي نجمت عن انتشار هذه الجريمة في مجتمعنا العراقي وما خلقته من آثار سلبية على أفراد

المجتمع ومؤسساته البنيوية، ان خلق مشكلة اجتماعية تستحق الكشف عن مسبباتها وآثارها المختلفة من خلال البحث العلمي.

٣. أهداف البحث:

نحاول من خلال هذا البحث النظري تحقيق الأهداف الآتية:

١. تشخيص الأسباب الكامنة وراء الزيادة المتنامية لجرائم الخطف في مجتمعنا العراقي بعد عام (٢٠٠٣) والتطور الحاصل في حجم وفاعلية هذه الجرائم.
٢. معرفة الآثار المتعددة التي خلفها تنامي جرائم الخطف على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، وما شكلته هذه الجرائم من خطر حقيقي على أمن واستقرار المواطنين.
٣. المساهمة في وضع بعض الحلول والمعالجات المناسبة التي تسهم في الحد من انتشار جرائم الخطف في المجتمع العراقي.

٤. منهجية البحث:

اعتمدنا من اجل إنجاز هذا البحث على منهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على ما كتب من معلومات نظرية مكتبية عن أسباب وآثار السلوك الإجرامي بصورة عامة وجرائم الخطف بصورة خاصة. حيث أن هذا المنهج يتيح لنا وصف وتشخيص الظاهرة الإجرامية المدروسة وبيان خصائصها والظروف الكامنة وراء شكلها وظهورها بالمظهر الحالي، وصولاً إلى إصدار تعميمات بشأن الظاهرة الإجرامية التي نقوم بدراستها [١].

وقد استخدمنا لهذا الغرض أداتي الملاحظة والمقابلة، حيث اعتمدنا على أداة الملاحظة من خلال المعلومات والتقارير التي تصدرها الكتب والمجلات العلمية، إضافة إلى الصحف اليومية حول مشكلة الخطف ومسببات تناميها في المجتمع العراقي، دون إهمال التقارير الإخبارية والعلمية التي تنشرها الفضائيات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، بينما اعتمدنا أداة المقابلة الشخصية من خلال مقابلاتنا مع بعض المواطنين الذين سبق أن تعرضوا إلى حوادث خطف بعد عام (٢٠٠٣)، وذلك بحكم اعتبارهم شهود عيان لهذه المشكلة.

---

[١] د. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط٣، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥، ص١٠١.

٥. تعريف الخطف:

إن كلمة الخطف تأتي لغوياً بمعنى السلب والنهب، وخطف الشيء انتزعه واجتذبه واسترقه بسرعة من صاحبه بدون رضا أو موافقة منه [١].

أما في الاصطلاح فأن الخطف يعني انتزاع المخطوف (ذكراً كان أم أنثى) بالقوة أو التحايل من محل وجوده وإخفاءه في مكان أخر بعيداً عن أفراد أسرته لغرض الاعتداء عليه بدنياً أو جنسياً[٢].

ويعرف الخطف قانونياً بأنه القبض على المجني عليه وإبعاده عن المكان الذي يقيم فيه رغماً عن إرادته، وتقييد حركته، وحرمانه من حرية التجول، وحجزه في مكان آخر من خلال استعمال القوة أو باستعمال الخداع أو التهديد، وذلك بقصد ابتزاز المجني عليه مادياً أو الاعتداء على عرضه أو الانتقام منه أو قتله [٣].

ومن خلال ملاحظة التعريف القانوني لجريمة الخطف نستخلص أن جريمة الخطف يتطلب لقيامها قانونياً توافر ركنين أساسيين هما:

١- الركن المادي:

ويتمثل بالفعل الإجرامي الذي يتحقق به الخطف، والذي يتكون من عنصرين أساسيين، الأول: القبض على المخطوف برغم إرادته ونقله من المحل الذي يسكن فيه إلى محل آخر بقصد إخفائه عن بيئته، والثاني: الحبس أو الاحتجاز، والمقصود فيهما حرمان المخطوف من حرية التجول لمدة محددة من الزمن من خلال حبسه في مكان يحدده الخاطف [٤].

٢- الركن المعنوي:

إن جريمة الخطف هي جريمة عمدية، يشترط تحقيقها توافر القصد الجنائي العام بعنصريه (العلم والإرادة بحق الجاني)، فيجب أن يكون الجاني عالماً بالسلوك الإجرامي الذي أقدم عليه من

---

[٢] ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٥٦، ص٨٥٩.

[١] د. محمد أبو زيد، المعجم في الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٥.

[٢] د. فوزية عبد الستار، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٢١.

[٣] د. عباس الحسني، شرح قانون العقوبات العراقي الجديد، المجلد ٢، القسم الخاص، بغداد، ١٩٧٠، ص١١٩.

القبض على المخطوف وحبسه أو احتجازه، وان يعرف بعدم مشروعية ذلك السلوك الإجرامي الذي ارتكبه، بحيث تتجه إرادة الجاني إلى اقتراف هذه الجريمة عن حرية واختيار من غير إكراه [١].

وفضلاً عن القصد الجنائي العام لدى الخاطف، لابد من توافر قصد جنائي خاص لديه، ويتمثل هذا القصد بالباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكاب جريمة الخطف، والغاية التي ابتغاها من وراء اقتراف هذا السلوك، أي أن الجاني يبتغي من وراء خطفه للمجني عليه الاعتداء على عرض المجني عليه أو الانتقام منه أو قتله أو الحصول على منفعة أو فدية مالية [٢].

وقد نص قانون العقوبات العراقي على اعتبار جريمة الخطف جريمة عمدية حيث أشار إلى حالات الخطف والعقوبة المفروضة على كل حالة والحالة التي يتحقق فيها العذر المخفف وتلك التي يعفى فيها الجاني من العقاب [٣].

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نستطيع تعريف جريمة الخطف إجرائياً بأنها (فعل جنائي متعمد يقوم من خلاله الجاني بالقبض على المجني عليه ونقله رغماً عنه أو تحت تهديد السلاح إلى جهة مجهولة وحبسه وتقييد حريته لمدة معينة من الزمن، حيث يبتغي الخاطف من وراء هذا الفعل المخالف للقانون تحقيق مصالح شخصية غير مشروعة).

المبحث الثاني

التحولات التي طرأت على جرائم الخطف في المجتمع العراقي

عرف المجتمع العراقي جريمة الخطف منذ عصور طويلة، حيث كانت هذه الجريمة تستهدف غالباً فئتي الأطفال والنساء وبشكل اقل الأشخاص البالغين. فبالنسبة للأطفال كان بعض المجرمين يلجأون إلى خطف هذه الفئة من اجل استغلالهم في عملية التسول أو لأجل إعدادهم لممارسة الأعمال المخالفة للآداب مثل اللواطة والاغتصاب. كذلك كانت النساء وما زلن عرضة لحوادث الخطف لغرض الزواج منهن عند معارضة الأهل لهذا الزواج [٤]، وخصوصاً لدى الكثير من

---

[٤] قانون العقوبات العراقي وتعديلاته،ط٥، وزارة العدل، بغداد، ١٩٩٧، ص١٥٨-١٥٩.

[١] المصدر السابق ذكره، ص١٥٩.

[٢] انظر : قانون العقوبات العراقي وتعديلاته، مصدر سابق، ص١٥٨-١٥٩.

[١] د. ماهر عبد شويش، جريمة الخطف، مجلة الرافدين للحقوق، العدد الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص١١٩.

الجماعات والقبائل الريفية التي يسود فيها عادة الزواج عن طريق الخطف مثل الأقليات اليزيدية. ومثل هذه الحالات تكون مصحوبة بعدم مقاومة المرأة للشخص الخاطف بل يحصل أحياناً أن تلعب العلاقات الغرامية بين الرجل والمرأة دوراً هاماً في حدوث هذه الجريمة من خلال خروج الفتاة مع عشيقها بإرادتها ودون أي رقابة من قبل الأسرة لغرض الزواج العلني [١].

وفي حالات خطف أخرى يقوم بعض الشباب المنحرفين بخطف فتاة من خلال استخدام الحيلة والخداع وأحيانا باستخدام القوة والتهديد لغرض ارتكاب الاعتداء الجنسي عليها.

إن الدلائل والأرقام الإحصائية التي أصدرتها الجهات الأمنية والقانونية العراقية قبل عام (٢٠٠٣) أشارت بوضوح إلى قلة معدلات جرائم الخطف في مجتمعنا العراقي مقارنة بباقي الجرائم الأخرى، حيث لم تتعد معدلاتها في أسوأ الأحوال (١%) من مجموع الجرائم المسجلة سنوياً في العراق. وبواقع (٣) جرائم خطف تحدث يومياً في عموم أنحاء العراق[٢]. ناهيك عن ابتعاد هذه الجريمة عن طابع الجريمة المنظمة، بسبب قلة عدد الجناة الذين يرتكبون هذه الجريمة، والذين لا يتجاوزون في العادة فرد أو فردين، إضافة إلى استخدام الجناة للأساليب والطرق التقليدية في ارتكاب هذه الجرائم، وبدون اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية والوسائل التقنية الحديثة في اغلب الأحيان. أدى إلى انحصار نطاق تأثير هذه الجرائم على الأفراد الذين يتعرضون لها دون ان يشمل تأثيرها على المجتمع بأكمله وهذا مما جعل جريمة الخطف تصنف ضمن قائمة الجرائم العادية في المجتمع العراقي، تمييزاً لها عن الجرائم الخطيرة مثل جرائم السرقات المنظمة والجرائم التكنولوجية التي تدخل التكنولوجيا جزءاً مهماً من أدوات تنفيذها [٣]

---

[٢] للمزيد من المعلومات حول ظاهرة الزواج بالخطف عند اليزيدية، انظر : سعيد الديوه جي، اليزيدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٣.

[٣] النشرة الإحصائية للجرائم المسجلة في العراق، مركز البحوث والمعلومات في مديرية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩٩.

[١] المصدر السابق ذكره.

جدول رقم (١)

يوضح أعداد الجرائم المسجلة في العراق خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ وعدد ونسبة المكتشف منها مصنفة حسب نوع الجريمة (*)

السنوات / نوع الجريمة		عدد الجرائم خلال عام ١٩٩٧			عدد الجرائم خلال عام ١٩٩٨			مقارنة الجرائم المسجلة خلال عام ٩٨ مع عام ٩٧
		المسجل	المكتشف	%	المسجل	المكتشف	%	
القتل العمد		٢٠٠٥	١٢٢٤	٦١,٠٥	١٦٢٦	١١٠٠	٦٧,٦٥	١٨,٩٠-
الشروع بالقتل		٢٧٠٠	٢٠٩٧	٧٧,٦٧	٢٢٥٩	١٧٣٩	٧٦,٩٨	١٦,٣٣-
القتل الخطأ		٧٦	٦٨	٨٩,٤٧	٩١	٧٧	٨٤,٦٢	١٩,٧٤+
الإيذاء العمد		٢٣١٥٠	٢٠٨٧٤	٩٠,١٧	٢٢٢٥١	٢٠٤٤٠	٩١,٨٦	٣,٨٨-
السرقات	سيارة	٢٦٥٩	١٦٨٢	٦٣,٢٦	١٣٤٧	٧٦٨	٥٧,٠٢	٤٩,٣٤-
	دار	٨١١٣	٥٣٧٧	٦٦,٢٨	٧٣٥٤	٥٧٦٦	٧٨,٤١	٩,٣٦-
	محل	٢١٦١	١٦٣٠	٧٥,٤٣	١٧٠٦	١٤٣٨	٨٤,٢٩	٢١,٠٦-
	سلب	١٧١	٧٧	٤٥,٠٣	٦٦	٣٧	٥٦,٠٦	٦١,٤٠-
	أخرى	٩٠٥٤	٥٨٧٣	٦٤,٨٧	٧٧٩٤	٦١٨٩	٧٩,٤١	١٣,٩٢-
	المجموع	٢٢١٥٨	١٤٦٣٩	٦٦,٠٧	١٨٢٦٤	١٤١٩٨	٧٧,٧٢	١٧,٥٦-
الخطف		٨٩١	٦٤٤	٧٢,٢٨	٥٧٤	٤١٨	٧٢,٨٢	٣٥,٥٨-
الاغتصاب واللواطة		٦٣٢	٥٣٣	٨٤,٣٤	٥٧٠	٤٨٠	٨٤,٢١	٩,٨١-
الرشوة		١١٩	١١٦	٩٧,٤٨	٩٤	٨٦	٩١,٤٩	٢١,٠١-
الاختلاس		٧٧	٧٨	١٠١,٣٠	٥٥	٤٥	٨١,٨٢	٢٨,٥٧-
التزوير		٩٢١	٨١٨	٨٨,٨١	٧٢٣	٦٦٦	٩٢,١٢	٢١,٥٠-
انتحال الصفة		١٦٨	١٣١	٧٧,٩٨	١٢١	١٠٣	٨٥,١٢	٢٧,٩٨-
الاحتيال		٨٢٩٩	٦٥١٤	٧٨,٤٩	٦٥٨٤	٥٨٦٢	٨٩,٠٣	٢٠,٦٧-
الأخرى		٣١٦١٦	٣٠٠٨٦	٩٥,١٦	٣٢٣٦١	٣٠٧٠٦	٩٤,٨٩	٢,٣٦+
المجموع		٩٢٨١٢	٧٧٨٢٢	٨٣,٨٥	٨٥٥٧٦	٧٥٩٢٠	٨٨,٧٢	٧,٨٠-

لقد شهدت جرائم الخطف تحولاً خطيراً بعد عام (٢٠٠٣) تمثلت بتوسع معدلاتها وخروجها عن نطاق السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية في العراق، لتستهدف ليس فقط الأطفال والنساء، وإنما امتدت لتشمل خطف مسؤولي الدوائر الرسمية وكبار رجال الدولة لأسباب ودوافع متنوعة. حيث بلغت جرائم الخطف المسجلة في العراق منذ عام (٢٠٠٣) ولغاية عام (٢٠٠٦) أكثر من

(*) انظر النشرة الإحصائية للجرائم المسجلة في العراق، مصدر سابق.

(٢٠٠٠٠) عشرين ألف جريمة حسب إحصاءات (١٢٥) منظمة من منظمات المجتمع المدني العراقي غير الحكومية[١].

وإذا تمعنا في عمليات الخطف في العراق بعد تعرضه للاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣) فإننا نراها على الأنواع الآتية:

١. عمليات خطف تستهدف الأجانب والسياسيين والدبلوماسيين الموالين للاحتلال الأمريكي، ويندرج هذا النمط من العمليات ضمن المقاومة الوطنية المسلحة ضد قوى الاحتلال الأمريكي وسوف لن نتناولها في هذا البحث لأسباب أمنية وسياسية.
٢. جرائم خطف لدواعي اقتصادية وتشمل خطف الأشخاص المترفين والأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ومقايضتهم بالفدية المالية التي تصل في بعض الأحيان إلى ملايين الدولارات، ويشكل هذا النمط من الجرائم الأكثر شيوعاً من بين الأنماط الأخرى لجرائم الخطف.
٣. جرائم خطف مبرمجة من قبل أطراف خارجية معادية للدولة هدفها تفريغ المجتمع من الكفاءات والعقول العراقية، مثل خطف الأطباء والمهندسين وذوي الكفاءات العلمية الدقيقة والنادرة والعمل على اغتيالهم وتصفيتهم أو إجبارهم على التهجير القسري خارج العراق.
٤. جرائم خطف ترهيبية (تخويفية) تقوم بها جهات طائفية وعنصرية ضد أقليات وطوائف اجتماعية معينة، بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية وتهجير جماعات وأقليات اجتماعية من مناطق سكناها الأصلية إلى مناطق أخرى.
٥. جرائم خطف غايتها تشويه الحقيقة والسعي دون وصولها بشكل صحيح إلى أفراد المجتمع، مثلما يحدث للصحفيين والإعلاميين والمحامين.
٦. جرائم خطف تستهدف الشخصيات العربية والعالمية وأصحاب الشركات الأجنبية العاملة في العراق، بهدف عرقلة جهود إعمار العراق وتخريب بنيته التحتية.
٧. جرائم خطف تطال النساء والأطفال بهدف الاغتصاب، وكانت هذه الفئة من الجرائم شائعة في فترة ما قبل الحرب العدوانية عام (٢٠٠٣)، إلا أن معدلاتها تضاعفت أسوة بالأنماط الأخرى من جرائم الخطف[٢].

---

[١] الانترنيت، القاضي سالم روضان الموسوي، تحليل ومعالجة جرائم الخطف، ٢٠٠٦، ص٣، عنوان الموقع الالكتروني: www.annabbaa.org

[١] المصدر السابق ذكره، ص٤.

إن التحول الذي طرأ على جرائم الخطف في العراق لم يقتصر على زيادة معدلاتها وتنوع أشكالها الإجرامية، بل امتدت لتشمل تطور وتعقد أساليب ارتكاب هذه الجريمة مقارنة عما كانت عليه في السابق، إذ باتت تنفذها عصابات إجرامية منظمة تتمتع بإمكانات وقدرات كبيرة، وتقوم بتخطيط جرائمها وتنفيذها بعقلية إجرامية جديدة، ويراقبون من خلالها تحركات الشرطة قبل قيامهم بعملهم الإجرامي. أضف إلى ذلك فان جرائم الخطف بعد عام (٢٠٠٣) أصبحت تقترن باستخدام الأسلحة النارية ووسائل نقل سريعة، بصورة ساعدت الجناة على الهرب والتخفي بسرعة واستخدام عنصر المناورة والخداع عند ملاحقتها وكشفها من قبل الأجهزة الأمنية. ناهيك عن تمتع الكثير من هذه العصابات بغطاء قانوني أو بحماية واسعة توفرها لهم الرشوة أو القرابة أو العلاقات الشخصية مع أصحاب النفوذ السياسي والاجتماعي في المجتمع، وهو ما أدى في النهاية إلى تفاقم خطر هذه العصابات الإجرامية على حياة المواطنين، وفي نفس الوقت صعب من مهمة ملاحقتهم من قبل أجهزة الأمن والشرطة [١].

المبحث الثالث

العوامل المشجعة لانتشار جرائم الخطف في المجتمع العراقي

لابد من التأكيد مبدئياً، إن كل حضارة وكل تنظيم اجتماعي تفرز مجموعة توترات داخلية أو انحرافات سلوكية لأسباب متعددة منها تعدد البناءات الاجتماعية الداخلية، وتعدد المعايير والقيم الضابطة للسلوك واختلاف التراكيب النفسية وتعدد المؤثرات الفيزيقية، ومدى تعرض الفرد إلى ضغوط وعقبات قد تؤدي إلى بعض الانحرافات الفردية أو التوترات الاجتماعية. ولعل المجتمعات التي تتعرض إلى أزمات اقتصادية وسياسية أكثر إفرازاً لمثل هذه التوترات والانحرافات نتيجة التغيرات العميقة التي تصيب بناءاتها الاجتماعية والتي تنعكس سلبياً على سلوكيات أفراد هذه المجتمعات [٢].

وجريمة الخطف بوصفها أحد أنواع الجرائم العمدية الخطيرة، اتخذت شكلاً جديداً في العراق، وطرأت جملة من العوامل والمتغيرات الجديدة التي ساعدت على تحول هذه الجريمة من النمط

---

[٢] الانترنيت جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٧٢٧، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦، عنوان الموقع الالكتروني: com .www.aawsat.

(2) Jeffery C. R., Criminal behavior and Learning Theory Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, 1965, p.56.

الإجرامي التقليدي إلى النمط الإجرامي المنظم، وهذه العوامل يمكن تقسيمها من حيث شدتها إلى نوعين:

أولاً: العوامل الرئيسية:

وهي عوامل نابعة من اضطراب البناء الاجتماعي العراقي، نتيجة تعرضه لمؤثر رئيسي خارجي وهو الاحتلال الأمريكي، والذي افرز جملة من التناقضات والسلبيات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي العراقي، كان لها وقعها المباشر في جعل العراق بيئة خصبة لممارسة جريمة الخطف، وتشمل هذه العوامل الرئيسية:

١- ضعف وعدم كفاءة الأجهزة الأمنية وفقدان هيبتها أمام المجتمع:

يمكن القول بأن ضعف وانهيار الأجهزة الأمنية هو من ابرز العوامل المؤدية إلى تفشي موجة جرائم الخطف وتفاقم معدلاتها في المجتمع العراقي بشكل غير مسبوق. فقد أدى انهيار النظام السياسي في العراق بعد الحرب العدوانية عام ٢٠٠٣ إلى فقدان فاعلية آليات الضبط الرسمي بعد أن تعطلت عن أداء وظائفها في بسط الأمن والنظام والاستقرار في ربوع المجتمع، خصوصاً بعد دخول قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراق. فقد ساهمت هذه القوات المحتلة بشكل كبير في كسر آليات الضبط الرسمي أو التشجيع على ذلك، من خلال قيامها بإلغاء وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع وجهاز الأمن والمخابرات والمؤسسات القانونية[١]. وفي ضوء غياب الأمن والقانون وأجهزة العدالة الجنائية، وجد الكثير من المجرمين والمنحرفين أن الأوضاع الأمنية الراهنة شكلت لهم عاملاً مشجعاً للقيام بالأعمال الإجرامية ومنها جرائم الخطف دون احتمال ملاحقتهم من قبل الأجهزة الأمنية وحتى بعد تشكيل أجهزة أمنية وعسكرية جديدة من قبل الاحتلال الأمريكي، فإنها فقدت شرعيتها لكونها صارت أداة تتخذها قوات الاحتلال لتنفيذ أهدافها، كما أصبحت هذه الأجهزة الأمنية بنفس الوقت غير قادرة على حماية نفسها وحماية المجتمع، ولكي تفقد بالتالي وسائل الضبط الرسمية هيبتها أمام المجتمع وذلك بسبب وجود الاحتلال وتدخله وتعيينه لمن يريد في هذه الوسائل والأجهزة، هذا إضافة إلى عدم ثقة المجتمع بأغلب الأشخاص الذين تولوا زمام الأمور في الأجهزة الأمنية والقانونية بعد عام (٢٠٠٣) وكانوا في معظمهم من المتطوعين الذين يفتقرون إلى الكفاءة والخبرة العلمية والفنية الكافية للتعامل مع القضايا الأمنية والجنائية[٢]، الأمر الذي ساهم في اهتزاز صورة الشرطة في

---

[١] رباح مجيد محمد الهيتي، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥٩-١٦٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١٦٠.

المجتمع وفي انقطاع العلاقة الاجتماعية القائمة على التعاون المتبادل والمصير المشترك بين الشرطة والمجتمع وجعل المواطن يخشى الاتصال بالأجهزة الأمنية أو يلجأ إلى مساعدتها عند حدوث جريمة الخطف لاعتقاد المواطن بعدم فاعلية الأجهزة الأمنية في مطاردة الخاطفين والقبض عليهم [١].

ومقابل عدم فاعلية الأجهزة الأمنية وخبرتها الفنية في مواجهة المجرمين ازداد النشاط الإجرامي لعصابات الخطف وتطورت أساليب ارتكابهم للجرائم وأصبح المجرمين ينفذون جرائمهم بشكل منظم ومخطط، واتسع حدود نشاط عصابات الخطف ليشمل جميع أنحاء المجتمع العراقي بصورة أسهمت في زيادة مجال تأثيرهم على أمن واستقرار المجتمع.

٢- دور العامل الطائفي في تنامي جرائم الخطف:

لا يمكن فهم الأسباب المؤدية إلى زيادة جرائم الخطف في العراق دون الحديث عن دور الانقسام الطائفي في هذا المجال.

فقد افرز الاحتلال الأمريكي على قطرنا العراقي عدة تداعيات على البنية الاجتماعية العراقية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة إذ كانت من تداعيات الاحتلال المباشرة انهيار وحدة المجتمع العراقي وتفكيك عراها وتكريس علاقاتها العنصرية والطائفية والاثنية والعشائرية، لإعادة هيكلة توجهات المجتمع العراقي على نحو يتوافق مع المصالح الأمريكية [٢].

وكانت من الآثار غير المباشرة لذلك ان ظهرت عشرات الأحزاب السياسية المتخاصمة والمتناقضة في أفكارها وقيمها وتوجهاتها، كما ظهرت الخصومات والتناقضات الشخصية والفكرية بين الجماعات وأفراد الأقليات المتعددة[٣].

وفي خضم هذه الظروف الداعية إلى التخاصم والتقاطع والصراع بين الأفراد والجماعات لاحت في الأفق ثقافة العنف والنزاعات العدوانية بين هذه الجماعات الاجتماعية من زاوية التعصب الطائفي أو الفكري أو القومي أو الاثني. وأخذت الأحزاب السياسية تشكل ميليشيات وجماعات

---

[٣] د. إحسان محمد الحسن، واقع العلاقة الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، مطبعة الفنون، بغداد، ١٩٨٧، ص٣١.

[١] جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٢-٦٣.

[٢] د. إحسان محمد الحسن، الانعكاسات الاجتماعية للحرب العراقية – الأمريكية على المجتمع العراقي، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٦، ص١٣٤.

مسلحة موالية لها وتقوم بعمليات عنف خارج نطاق القانون ضد الجماعات والأقليات المنافسة بقصد إضعافها وإخراجها من الساحة السياسية والاجتماعية، ومنها اللجوء إلى عمليات الخطف المنظمة أو العشوائية للكثير من المواطنين [١].

إن عمليات الخطف التي تندرج تحت الدافع الطائفي تكون من اخطر أشكال جرائم الخطف السائدة في الشارع العراقي كونها لا تقتصر على اختطاف الفرد وابتزازه مادياً، بل يتم في اغلب الأحيان اللجوء إلى تعذيب وقتل المخطوف وتشويه جثته بهدف فرض طابع الخوف والترهيب في نفوس الآخرين والاستسلام لشروط وتهديدات العصابات الطائفية، كذلك تتخذ عمليات الخطف طابعاً جماعياً من خلال خطف عدد كبير من المواطنين تحت تهديد السلاح ومن خلال ميليشيات طائفية ترتدي أحياناً زي الشرطة أو القوات العسكرية، وكثيراً ما يتم حجز الضحايا في مراكز توقيف غير قانونية تديرها فرق الموت لها صلة وثيقة ببعض الأحزاب السياسية والتي تشكل جزءاً من الحكومة، مما يجعل عدد المتضررين من هذه الجرائم كبيراً ومن ابرز الأمثلة على ذلك إقدام مجموعة من المسلحين على خطف أكثر من (١٠٠) موظف من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد[٢].

٣- تأثير العامل الخارجي في تنامي جرائم الخطف:

إن جريمة الخطف لم تقتصر دوافعها على العوامل الداخلية المتعلقة بالواقع الاجتماعي العراقي المضطرب، بل ان هناك دوافع دولية لهذه الجريمة أثرت في مساراتها، وساهمت في تنامي خطورة الخطف في المجتمع العراقي.

فقد استغلت الكثير من القوى السياسية وأطراف دولية إقليمية معادية للعراق حالة الفوضى الأمنية التي يعيشها قطرنا العراقي تحت الاحتلال الأمريكي منذ عام (٢٠٠٣) وضعف السيطرة والرقابة الأمنية على المنافذ الحدودية للعراق، فعملت على تشجيع تسلل عناصر إجرامية منظمة عبر الحدود الدولية إلى داخل العراق، لتعمل على زعزعة الأمن والنظام داخل المجتمع العرقي من خلال القيام بعمليات خطف مبرمجة تستهدف بشكل خاص النخب والكفاءات العلمية والسياسية العراقية المؤثرة في المجتمع والعمل على تصفيتهم والقضاء عليهم، جاعلة من العراق ساحة لتصفية

---

[٣] التقرير الخاص بحقوق الإنسان في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٢٩.

[٤] صحيفة الحياة، بيروت، ٢٠٠٦/١١/١٥.

الحسابات الدولية [١]. حيث تبغي هذه العصابات الإجرامية المنظمة من وراء أفعالها الإجرامية تحقيق جملة من الأهداف البعيدة المدى من أبرزها:

١. العمل على تدمير وسحق مقومات الدولة العراقية ووسائل نهوضها وتقدمها، وجعله ساحة للتناحر الطائفي والفئوي والحزبي، تمهيداً إلى تقسيم البلد إلى دويلات ضعيفة غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد التدخلات الإقليمية والدولية.
٢. تأخير عملية البناء السياسي للدولة العراقية، وتصفية العناصر الوطنية والسياسية العراقية، من اجل إعادة صياغة النظام السياسي للدولة العراقية بما يتفق ومصالح القوى الخارجية المعادية للعراق.
٣. الحيلولة دون إيجاد المناخ المناسب لصنع نموذج للمجتمع المدني الحضاري في العراق، وتشويه ظهور رأي عام مستنير في الشارع العراقي.
٤. العمل على جعل العراق بلداً متخلفاً اقتصادياً ومستهلكاً، ولا يملك مقومات النهوض الصناعي والعلمي التي تمكنه من التحكم بموارده وثرواته الوطنية، وجعلها حكراً على الدول والشركات الأجنبية [٢].

٤- فشل قرارات العفو عن المجرمين والمحكومين:

إن من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تزايد نشاط جرائم الخطف وارتفاع معدلاتها في مجتمعنا العراقي بعد عام (٢٠٠٣) هو قرار العفو العام عن المجرمين الذي أصدره النظام السياسي السابق في العراق قبل انهياره بمدة زمنية قليلة لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة أشهر. هذا القرار الذي اشتمل في محتواه عفواً عاماً عن جميع المحكومين والموقوفين والهاربين من الخدمة العسكرية، مدنيين كانوا أم عسكريين [٣].

لقد أثبتت وقائع الحياة اليومية ان قرار العفو الذي صدر في نهاية عام (٢٠٠٢) وما سبقها من قرارات للعفو عن النزلاء والمحكومين أصدرتها السلطة السياسية في العراق في عقد التسعينات من القرن العشرين، قد أثبتت فشلها في إصلاح المجرمين والجانحين، خصوصاً مع تخلف البرامج

---

[١] خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٥.

[٢] المصدر السابق ذكره، ص٣٥-٣٨.

[١] للمزيد من المعلومات حول قرار العفو انظر : جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٥٤، وزارة العدل، بغداد، ٢٠٠٢/١٠/٢٨.

الإصلاحية المطبقة في السجون العراقية وعدم توفر برامج الرعاية اللاحقة للنزلاء المطلق سراحهم والتي تتيح للأجهزة القانونية متابعة أحوال النزلاء الاجتماعية والاقتصادية بعد إنهاء مدة محكوميتهم. ناهيك عن النظرة السلبية التي ينظر بها أفراد المجتمع تجاه المحكومين السابقين والتي لا تتيح لهم التكيف الاجتماعي مع واقع المجتمع بشكل صحيح، وأمام ندرة توفر فرص العمل المناسب للمحكومين العائدين، أصبحت الظروف ملائمة لعودتهم مجدداً إلى احتراف السلوك الإجرامي مستفيدين من الخبرات الإجرامية التي اكتسبوها من رفاق السجن خلال سنوات حكمهم في السجون العراقية.

ولم يقف الأمر عند قرار العفو وسلبياته، بل أن السجون العراقية شهدت هروب من بقي فيها من النزلاء المحكومين الذين لم يشملهم قرار العفو كالقتلة والسياسيين أثناء انهيار السلطة المركزية وانهيار المؤسسات الحكومية بعد الحرب عام ٢٠٠٣، وكانت السجون واحدة منها.

وقد استغل هؤلاء المجرمون حالة الفوضى الأمنية السائدة في الشارع العراقي، بعد الاحتلال، فراحوا يمارسون عمليات الخطف وإرهاب المواطنين بدون رادع أو رقيب، وفي ظل غياب سلطة شرعية قوية، أصبح المجرمون والمحكومون المطلق سراحهم عامل تهديد إضافي على المجتمع والدولة العراقية إضافة للتحديات الخارجية والداخلية التي تقف عائقاً أمام مسيرتها الحضارية والتنموية [١].

٥- تضاعف معدلات البطالة في المجتمع العراقي:

رغم أن مشكلة البطالة ذات جذور عميقة في العراق وتعود إلى وقت طويل نسبياً، إلا أن هذه الظاهرة السلبية اتخذت أبعاداً جديدة وحجماً اكبر في ظروف الاحتلال الأمريكي لقطرنا العراقي التي ابتدأت منذ فترة ٢٠٠٣/٤/٩ والى حد يومنا هذا حيث تم خلال هذه الفترة تدمير البنى التحتية للبلد وتعطيل الإنتاج الكلي وخاصة إنتاج القطاعات السلعية الرئيسية في الاقتصاد الزراعي والصناعي، وتم تعطيل قطاع الخدمات الاجتماعية بأنشطته المختلفة (الصحية والتعليمية والاجتماعية)[٢]. ناهيك عن سياسة الاحتلال في هدم البناء المؤسسي للدولة العراقية وذلك بحل الوزارات ودوائر الدولة بأنشطتها العسكرية والأمنية والثقافية، وما سببه ذلك من فصل عشرات الآلاف من المواطنين

---

[٢] رباح مجيد محمد الهيتي، مصدر سابق، ص١٦١.

[١] د. محمد طاقة – د. حسين عجلان، الستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظروف الاحتلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد العاشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤.

والعاملين من أعمالهم، وكانت النتيجة أن ازدادت معدلات البطالة بشكل كبير في مختلف القطاعات الإنتاجية [١].

ومما تقدم، فان نسبة كبيرة من العاملين أصبحوا خارج دائرة العمل وصلت من خلالها معدلات البطالة إلى مستويات قياسية بلغت نحو (٦٠%) من القوى العاملة في العراق، وأصبح عدد العاطلين عن العمل يربو على أربعة ملايين نسمة في العراق [٢].

وهو ما معناه تعطيل نسبة كبيرة من الطاقات البشرية لأبناء المجتمع العراقي وقتل نوازعها نحو العمل الإنتاجي والخدمي والتي ولدت لدى الكثير من العاطلين شعوراً باليأس والقنوط وفقدان الأمل بالمستقبل، مما ساهم في فتح منافذ عديدة لتنامي السلوكيات الإجرامية في المجتمع العراقي، وكانت من أبرزها اللجوء إلى خطف المواطنين بدافع الحصول على المال [٣].

٦- المردودات والمكاسب المادية التي تجلبها جرائم الخطف:

كثيراً ما تلعب المكاسب المادية التي يحصل عليها المجرمون من ارتكاب الجرائم دوراً هاماً في ازدهار وتنامي أنماط إجرامية معينة، وفي نقصان أنماط إجرامية أخرى، أو ظهور جرائم جديدة لم تكن موجودة في المجتمع سابقاً.

فعلى سبيل المثال نجد أن ظروف الحصار الاقتصادي التي تعرض إليها قطرنا العراقي بعد عام (١٩٩٠) قد شهدت تزايد معدلات الجرائم المادية نتيجة لندرة البضائع والسلع الاستهلاكية وغلاء أسعارها، مما أعطى حافزاً مشجعاً للمجرمين في ارتكاب جرائم السرقات بكافة أنواعها، بصورة جعلت جرائم السرقة تشهد ارتفاعاً مضطرداً في معدلاتها وتنوعاً في أساليب وفنون ارتكابها من قبل المجرمين خلال سنوات الحصار الاقتصادي على العراق [٤].

لكن بعد التقلبات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣) تبين لدى كثير من المجرمين ان عمليات السرقات التقليدية لم تعد تلبي ملذاتهم الشخصية ونوازعهم الإجرامية

---

[٢] باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

[٣] د. إحسان محمد الحسن، الانعكاسات الاجتماعية للحرب العراقية – الأمريكية على المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص١٢٩.

[٣] د. خليل محمد الخالدي، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤١، مصدر سابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

[١] النشرة الإحصائية للجرائم المسجلة في العراق، مركز البحوث والمعلومات في مديرية الشرطة العامة، بغداد، ١٩٩٩.

المنحرفة، فرغم أن بعض المجرمين يحصلون على أموال ليست بالقليلة نتيجة للسرقات التي يرتكبونها بين وقت وأخر، إلا أن تعودهم على قضاء أوقات الفراغ بأنشطة ضارة تتطلب أموالاً طائلة للصرف عليها مثل تناول المسكرات والإدمان على المخدرات والتردد على دور البغاء، يجعل من تلك الأموال الناتجة من السرقة لا تعد تكفي لإدامة ملذاتهم الخاصة [١]، ومن ثم وجدوا في اللجوء إلى جريمة الخطف وطلب الفدية المالية أسهل وسيلة لكسب المال وأكثرها ربحاً وأماناً من عمليات السرقة وتسليب السيارات التي تحتاج إلى مخاطر متعددة لارتكابها، وتعرضهم أحياناً إلى الملاحقة والقبض عليهم من قبل الأجهزة الأمنية. لكن من خلال ارتكاب جريمة خطف واحدة يستطيع الخاطف الحصول على مبلغ كبير من المال بما يوازي القيام بارتكاب عدد كبير من السرقات التي من خلالها يحصل الجاني على مبلغ مشابه. ومما شجع المجرمين على القيام بجرائم الخطف توفر جملة من المعطيات الإيجابية أبرزها:

١. اقتناء المجرمين للأسلحة النارية بمختلف أنواعها نتيجة لانتشار الأسلحة بشكل واسع في المجتمع العراقي بعد فترة الحرب عام (٢٠٠٣).
٢. انهيار الأجهزة الأمنية والقانونية في العراق بعد الحرب وضعف ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية المشكلة من قبل قوات الاحتلال الأمريكي.
٣. ظهور أجهزة الاتصال الحديثة مثل (الموبايل) ساعد المجرمين على اقتناء هذه الوسيلة واستخدامها لطلب الفدية المالية من أسرة المخطوف دون إمكانية معرفة مصدر المكالمة الهاتفية وتتبع مكان الاتصال من قبل أجهزة الشرطة.
٤. استيراد آلاف السيارات وإدخالها إلى العراق وبأسعار مناسبة أصبحت هدفاً مغرياً للمجرمين وأرباب السوابق لشراء عدد كبير من السيارات واستخدامها في تنفيذ عمليات المراقبة والتخطيط لارتكاب جرائم الخطف المنظمة ضد المواطنين.

ثانياً: العوامل المساعدة:

ثمة عوامل مساعدة إضافية تداخلت وتفاعلت مع العوامل الرئيسية، وأسهمت بدور ثانوي في اتساع رقعة النشاط الإجرامي لعصابات الخطف في المجتمع العراقي، ملحقة آثار بالغة الخطورة على أمن المجتمع العراقي واستقراره، ويمكن إيجاز تلك العوامل بما يلي:-

---

[٢] د. هادي صالح العيساوي، حل إشكالية تفسير جرائم السرقة باستخدام فكرتي الإهمال والاستنزاف الدائري، مجلة آداب الرافدين، العدد ٣٣، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠،ص١٨-١٩.

١- تزايد معدلات التمايز الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي:

إن التحولات المجتمعية السريعة التي شهدها المجتمع العراقي في عقد التسعينيات بفعل تعرضه للحصار الاقتصادي، وتآكل المكاسب التنموية التي تحققت في عقد السبعينيات، قد أدت إلى انهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة لدى غالبية الأسر العراقية، والى توسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله، قابله احتكار الثروة ووسائل الإنتاج لدى شريحة محدودة من المجتمع [١].

لذلك أدى التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل المادي بين شرائح المجتمع العراقي، إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وأحدثت شعوراً واسعاً بالغبن وعدم العدالة لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل، وهو ما حرك النوازع الإجرامية لدى العناصر المنحرفة من المجتمع ودفعتهم إلى اتخاذ جريمة الخطف كوسيلة لابتزاز الأغنياء والانتقام منهم [٢].

٢- ضعف الوعي الأمني والقانوني للمواطنين في مواجهة جرائم الخطف:

إن من العوامل التي ساهمت في تصاعد تيار جريمة الخطف في مجتمعنا العراقي هو عدم مبادرة المواطنين إلى التصدي لهذه الجريمة نتيجة ضعف وعيهم الأمني والقانوني، والذي يجعلهم لا يلجأون إلى الإبلاغ عن الجريمة لدى مراكز الشرطة والتعاون مع الأجهزة الأمنية بشكل فاعل للقضاء على هذه الجريمة.

وكانت من الأسباب التي ساهمت في ضعف دور المواطن في مكافحة هذه الجريمة هو اهتزاز ثقة المواطن بالنظام السياسي الذي يقود السلطة في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، والذي أدى إلى عدم إيمانه بعدالة ونزاهة وكفاءة ذلك النظام في تحقيق الأهداف والمهمات الوطنية، وفي مقدمتها الأمن الاجتماعي، إضافة إلى ضعف الثقافة الأمنية لدى غالبية المواطنين وعدم امتلاكهم للمهارات والخبرات الأمنية اللازمة التي تساعدهم على حماية أنفسهم من اعتداء العصابات الإجرامية عليهم. وقد تعززت الآثار السلبية لغياب الدور الأمني للمواطن من خلال تفضيله الجلوس في بيته والاستسلام للواقع السلبي، وهو ما اسقط عن المواطن واجباته الضبطية إزاء مجتمعه، مما مهد

---

[١] د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق – المسارات والآفاق، العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص١٤٤.

[٢] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٩.

الساحة للمجرمين والمنحرفين كي يعبثوا كما يشاؤن ويمارسون جريمة الخطف بدون رادع أو رقيب [١].

٣- تدفق عدد كبير من التجار والمستثمرين إلى داخل العراق:

لقد شهدت الظروف الاقتصادية التي أعقبت الحرب العدوانية على قطرنا العراقي عام (٢٠٠٣) دخول الكثير من التجار والمستثمرين وأصحاب الشركات العربية والعالمية إلى العراق لغرض إعادة إعمار الاقتصاد العراقي من آثار التدمير والخراب الذي لحق به خلال السنوات السابقة.

ونظراً لغياب الأمن والقانون في المجتمع العراقي وصعوبة توفير الحماية اللازمة لجميع الوافدين إلى داخل العراق، فقد أصبح وجود رجال الأعمال الأجانب والعرب مع ما يحملونه من إمكانيات مادية واقتصادية جيدة، داخل مجتمع يسوده ثقافة العنف والجريمة، إلى جعلهم هدفاً سهلاً للاختطاف على أيدي العصابات الإجرامية بغية الحصول على الفدية المالية [٢].

٤- التأثيرات السلبية للبث التلفازي الفضائي في اكتساب وتعلم السلوك الإجرامي:

حيث أتاح حصول المواطنين العراقيين على أجهزة الإرسال والاستقبال التلفزيوني (الستالايت) لأول مرة عام (٢٠٠٣) من إمكانية مشاهدة عشرات القنوات الفضائية التي تتخصص في عرض الأفلام والبرامج الثقافية والوثائقية حول طرق وفنون ارتكاب الجرائم عموماً وجرائم الخطف خصوصاً، وبالتالي أصبحت هذه الوسيلة الإعلامية تمارس تأثيراً سلبياً في استثارة النزعات الإجرامية لدى الكثير من الشباب والمراهقين، وفي نشر ثقافة العنف والجريمة في المجتمع [٣]. خصوصاً إذا علمنا ان مشاهدة التلفزيون أصبحت في الوقت الحاضر المتنفس الوحيد لقضاء وقت الفراغ لمعظم المواطنين مقابل تلاشي الوسائل الترفيهية الأخرى، بسبب مخاطر الواقع الأمني الراهن التي تفرض على المواطنين البقاء في منازلهم لأطول وقت ممكن.

---

[١] رياح مجيد محمد الهيتي، مصدر سابق، ص١٦١.

[٢] فيليس بينيس، النفقات المتصاعدة لحرب لعراق، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩.

[١] د. طالب مهدي عبود، المجتمع العراقي بمواجهة استراتيجيات أنظمة العولمة، بحث غير منشور، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٤-١٥.

٥- ضعف دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في خلق وعي قانوني يحد من جريمة الخطف:

إن الانتشار الواسع لجرائم الخطف في المجتمع العراقي وتصاعد مخاطرها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، لم يقابلها رد فعل مضاد لها من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية ابتداءً من الأسرة والمدرسة وانتهاءً بوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ودور العبادة. حيث بقيت هذه المؤسسات محافظة على طابعها التقليدي المعياري، ولا تملك سوى الوعظ والإرشاد بدون أن يكون لهذه المؤسسات دور فاعل في توعية أفراد المجتمع بخطورة هذه الجريمة على أمن المجتمع، وإرشادهم نحو السبل والإجراءات الصحيحة لمواجهة خطر تنامي جرائم الخطف.

المبحث الرابع

آثار ومستقبل جرائم الخطف في العراق

أولاً: آثار انتشار جرائم الخطف على المجتمع العراقي:

إن الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره إلى مختلف نواحي الحياة في المجتمع، وتترك آثاراً متعددة في المجتمع وأفراده [١]. وجرائم الخطف باعتبارها أحد أنواع السلوك الإجرامي قد خلف تفاقم معدلاتها في مجتمعنا العراقي الكثير من الآثار السلبية على مصالح الأفراد وبناء واستقرار مؤسسات المجتمع العراقي. فبالنسبة لتأثيراتها المباشرة نجد أن الكثير من الأشخاص المختطفين يتعرضون إلى التعذيب والأذى البدني والنفسي من قبل الجناة ويجبرون تحت تهديد السلاح على دفع الفدية المالية [٢].

ومثل هذه الفدية المالية التي تتجاوز أحياناً الملايين من الدولارات وما سببته من إفلاس الكثير من العوائل، قد لا تكون ضماناً لنجاة المخطوف من الموت، بل يحدث في حالات كثيرة ان تتم عمليات تسليم مبلغ الفدية المطلوبة لإطلاق سراح المخطوف، لكن لا يكتفي الخاطفين بقتل الشخص المخطوف، وإنما يطالبون أسرة المخطوف بالرحيل وترك المنزل لدوافع انتقامية أو طائفية أو دينية. وعلى هذا الأساس أصبحت مشكلة الخطف ذات البعد الطائفي، تفرز مشكلة إضافية أخرى ألا وهي مشكلة التهجير القسري للكثير من الأسر العراقية من مناطق سكناها الأصلية تحت ضغط وتهديد

---

[١] د. عبد الجبار عريم، نظرية علم الإجرام، ط٦، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص٣٨.

[٢] المعلومات المذكورة تعتمد على المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث مع مجموعة من المواطنين الذين سبق ان تعرضوا للخطف.

العصابات الإجرامية والطائفية إلى مناطق أكثر أمناً داخل وخارج العراق، وقد أشارت بيانات الأمم المتحدة إلى تعرض ما يزيد عن مليون عراقي للنزوح من مساكنهم نتيجة لتعرضهم للتهديدات بالخطف أو القتل من قبل العصابات الإجرامية. فضلاً عن لجوء أكثر من (٥٠,٠٠٠) شخص عراقي من كافة قطاعات المجتمع والطوائف الدينية من بقية أرجاء العراق وخصوصاً من مدينة بغداد، إلى المناطق والمحافظات العراقية الشمالية واضطروا إلى السكن في بيئات سكنية سيئة لا تتوفر فيها ابسط مقومات العيش المناسبة نتيجة عجز مؤسسات الدولة في توفير المجمعات السكنية المناسبة للعوائل النازحة [١].

إن آثار جرائم الخطف لم تقتصر على الشخص المخطوف والظروف المادية والنفسية المحيطة به وبأسرته، بل تعدى تأثيرها غير المباشر ليشمل الكثير من الأنشطة الحياتية للمواطنين.

فقد أدى انتشار جرائم الخطف إلى إشاعة مشاعر الخوف والقلق في نفوس المواطنين، وهذا الخوف والقلق يرتفع بصورة متناسبة مع ارتفاع الجانب المادي والمعيشي للفرد وازدياد مكانته الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع. وأصبح الفرد العراقي يساوره هاجس الخطف الممكن في أي لحظة، وهذا الهاجس اليومي دفع الأغنياء ووجهاء المجتمع إلى التقليل من فرص الاحتكاك الاجتماعي مع أفراد المجتمع، وتحديد ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل احتفالات الزواج واللقاءات العائلية وحضور مجالس العزاء والاستغناء عن الزيارات الترويحية ولقاءات التسلية مع الأصدقاء، وتفضيل البقاء في المنزل. مما ترتب على ذلك زيادة الهموم والتوترات النفسية لدى الإنسان بسبب انعدام المحفزات الترويحية والاجتماعية. كذلك عمل هذا الهاجس اليومي على إثقال كاهل الحياة اليومية على الفرد والأسرة، وزيادة المخاوف والقلق النفسي على أفراد الأسرة وخصوصاً بالنسبة للفتيات عند خروجهن من المنزل للالتحاق بالمدارس ودوائر العمل.

ولا يمكننا أن ننكر ما أحدثه تفاقم معدلات جرائم الخطف من شكوك لدى المواطنين حول كفاءة وفاعلية أجهزة الشرطة، واتهامه بعدم قدرته على مواجهة مثل هذه الجرائم والسيطرة عليها. بل أن بعض الدلائل أشارت إلى تواطؤ الخاطفين مع رجال الشرطة وكذلك مع الحركات والأحزاب السياسية المؤثرة في أجهزة الدولة بصورة جعلت الجناة بمنأى عن ملاحقة الأجهزة الأمنية وطائلة القانون، وهذا ما جعل المواطنين يخشون الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم للشرطة. الأمر الذي اضعف دور

[٣] التقرير الخاص بحقوق الإنسان في العراق، مصدر سابق، ص١٣٠-١٤٤.

الشرطة كجهاز أمني فعال قادر على توفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وساعد على اتساع الفجوة بين المواطنين وجهاز الشرطة [١].

وأمام هذه الآثار الاجتماعية والنفسية المتعددة لجرائم الخطف، تأتي آثارها الاقتصادية لتضاعف من أخطارها على أمن وسلامة المجتمع، فقد تسببت جرائم الخطف المتكررة التي تطال التجار وأصحاب الشركات والمحلات التجارية إلى إغلاق وتوقف الكثير من المشاريع والشركات المتعلقة بالقطاع الخاص، نتيجة هجرة أصحابها إلى خارج البلاد والاستثمار في البلدان المجاورة للعراق، وهو ما خلف ركوداً في النشاط الاقتصادي للأسواق التجارية، وحرم مجتمعنا العراقي من ميزة الاستثمار التي تعتبر ضرورية لإنعاش الاقتصاد العراقي.

وأخذت جرائم الخطف تأخذ منحى خطيراً من خلال استهدافها ليس فقط الطبقة الميسورة من المجتمع العراقي، بل أيضاً الكفاءات العلمية المرموقة في المجتمع من العلماء والأطباء والمفكرين العراقيين، ولم تعد قضية الاختطاف مقصورة على مطالب مادية بحتة، وإنما أصبحت تمثل جزءاً من مخطط تخريبي تقوم بها جهات سياسية داخلية وخارجية موالية للاحتلال الأمريكي، هدفها تصفية العقول العراقية المبدعة في المجالات العلمية من خلال اللجوء إلى اغتيال أو خطف أو تهجير الكفاءات العلمية العراقية وإجبارهم على ترك البلاد.

وبالتالي شهد قطرنا العراقي حركة هجرة واسعة من قبل الكفاءات والكوادر التدريسية والعلمية العراقية إلى البلدان العربية والأجنبية وهو ما أدى إلى حدوث فراغ كبير في المؤسسات العلمية والحكومية، وقلة الكوادر العلمية والإدارية الكفوءة والقادرة على تقويم أداء هذه المؤسسات وتطويرها نحو الأهداف الصحيحة، وبالتالي دفع أنصاف المتعلمين والطارئين إلى واجهة الحياة الأكاديمية العلمية والسياسية والصناعية في العراق مؤدياً بالنتيجة إلى تضعضع الكيان الإداري ومن ثم العلمي للمؤسسات الحكومية المختلفة وتردي مستوى الخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع[٢]. فالمستشفيات على سبيل المثال أصبحت تفتقد إلى الكوادر الطبية البارزة التي تقدم العلاج الطبي المتكامل للمواطنين، كذلك أصبحت الجامعات العراقية تعاني من قلة الكوادر التدريسية الكفوءة لتدريس طلبة الجامعات وإعدادهم على أساس علمي صحيح، بل وانعدامها في بعض الاختصاصات العلمية الدقيقة.

---

[١] تقرير بعثة الأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق للفترة من شهر أيار ولغاية حزيران ٢٠٠٦، مجلة المنتقى، العدد ١٤، مركز المسار للبحوث والدراسات، بغداد، ٢٠٠٦، ص٩٤-٩٥.

[١] المصدر السابق ذكره، ص٩٥.

وإن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العراقية إلى خارج البلد، ستكون لها آثار سلبية على مستقبل التنمية الشاملة في العراق، خصوصاً مع عدم وجود ضمانات حقيقية لعودتهم إلى الوطن، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى إفراغ المجتمع العراقي من موارده البشرية وعلمائه وفنييه القادرين على إحداث التنمية المستدامة، والذي بدوره يترتب عليه زيادة حدة تخلف المجتمع العراقي في مختلف مجالات الحياة.

ثانياً: مستقبل جرائم الخطف في المجتمع العراقي:

على ضوء التفسيرات التي خرجت بها هذه الدراسة حول تنامي جرائم الخطف وتنوع أشكالها ودوافع ارتكاب هذا النمط الإجرامي في المجتمع العراقي وعلاقتها بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على قطرنا العراقي بعد تعرضه للاحتلال العسكري عام (٢٠٠٣). فأن ذلك يعطينا نظرة غير متفائلة لمستقبل هذه الجريمة، خصوصاً ونحن نرى يوماً بعد يوم تزايد مستمر لكل العوامل والأسباب التي من شأنها زيادة هذه الجريمة كماً ونوعاً، ناهيك عن انتشار الكثير من الثقافات الفرعية المنحرفة التي تجمع من حولها المجرمين والمنحرفين وتكون مشجعة على هذه الجرائم دون أن يقابلها ردود أفعال أو إجراءات حكومية أو مجتمعية فاعلة لمواجهة خطر هذه العصابات الإجرامية.

وفي ظل انهيار الأوضاع الأمنية وضعف السلطة السياسية في العراق، فان مستقبل جرائم الخطف سوف يشهد ما يأتي:-

١. سوف تشهد جرائم الخطف من اجل الفدية المالية إرتفاعاً ملحوظاً، كونها تتماشى بصورة متناسبة مع ارتفاع معدلات البطالة في العراق، واستمرار تدهور الاقتصاد العراقي الذي يؤدي بالكثير من الفئات العاطلة عن العمل إلى الانخراط في النشاط الإجرامي، إضافة إلى ما يوفره ارتكاب جريمة الخطف من بدائل مالية للمجرمين تعوضهم عن ارتكاب جرائم السرقات المنظمة [١].

٢. ستبقى جرائم الخطف التي تطال الأشخاص لدوافع طائفية أو عنصرية على حالها، نتيجة ارتباطها بالسياسة الداخلية للدولة التي تحرض طائفة ضد طائفة أخرى وتنفذ الوصاية الطائفية، إضافة إلى سوء التثقيف السياسي الذي يتلقاه الفرد العراقي والذي يجعله يلجأ إلى تغليب قوة

[١] فيليس بينيس، مصدر سابق، ص١٥.

العنف في السلوك اليومي وتهميش الآخرين، وتطبيق منطق القانون العرفي بمعزل عن القانون الرسمي [١].

٣. ستسير جرائم خطف النساء لأسباب أخلاقية بمعدلات منخفضة قياساً إلى الأنماط الأخرى من جرائم الخطف، نظراً لعدم تزايد العوامل والمتغيرات الاجتماعية المسببة لهذه الجريمة بنفس درجة الدوافع الأخرى، فضلاً عما تفرضه انعدام الأوضاع الأمنية من قيود تحد من قدرة النساء على التحرك بحرية خارج بيوتهن، ومن اللجوء إلى ارتداء الملابس الفاضحة والقليلة الحياء التي تكون مثيرة للشباب المراهقين في الإتيان بأفعال إجرامية غير أخلاقية ضد النساء [٢].

وبخلاف ذلك فان مشكلة خطف المواطنين التي أصبحت تتكرر بشكل يومي في واقعنا الحياتي، ما تلبث أن تنتهي بشكل تدريجي مع بقية الأنماط الإجرامية العنيفة التي تسود الشارع العراقي، مع عودة استقرار الوضع الأمني وزوال الاحتلال الأمريكي الغاشم على قطرنا العراقي، والتي تكفل قيام سلطة سياسية مستقلة قادرة على حماية حقوق المواطنين واستعادة الأمن المفقود، ومن خلال ذلك تعود مؤسسات الضبط الرسمية وغير الرسمية في ممارسة وظائفها بشكل صحيح في ضبط الأمن والنظام داخل المجتمع.

ولكن عودة القانون والنظام في الشارع العراقي لا تعني بكل الأحوال القضاء بشكل نهائي على جريمة الخطف، لكون هذه الجريمة كغيرها من الجرائم الأخرى تمثل ظاهرة اجتماعية طبيعية توجد في جميع المجتمعات وتبقى ما دام في النفس البشرية هوى ونزوع نحو المحرمات، وتتغير أنماطها ودوافع ووسائل ارتكابها مع طبيعة التغيرات التي تحدث في المجتمع بأنساقه المختلفة مستقبلاً.

وإن انخفاض وتيرة جرائم الخطف وعودتها إلى سياقاتها التقليدية قبل عام (٢٠٠٣) مرهونة بمدى كفاءة الأجهزة الأمنية والقانونية وقدرتها على تحمل مسؤولياتها وواجباتها الأمنية بشكل صحيح، وفي زيادة الوعي القانوني للمواطن وتعاونه مع الأجهزة الأمنية في كشف المعلومات الصحيحة عن العصابات الإجرامية، وهو ما يعني في النهاية فرض سلطة القانون على سطوة المجرمين.

---

[٢] خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص٥١.

[٣] التقرير الخاص بحقوق الإنسان في العراق، مصدر سابق، ص١٤٠.

المبحث الخامس

التوصيات والمقترحات لمكافحة تنامي جرائم الخطف

بغية مكافحة جرائم الخطف وتحجيم مخاطرها على الأمن الاجتماعي لمجتمعنا العراقي، فأن ذلك يتطلب وضع حلول عديدة منها ما هو آني وعاجل ومنها ما هو بعيد المدى، يمكن إجمالها على النحو الآتي:-

أولاً: تفعيل الأجهزة الأمنية والقانونية:

إن إتخاذ الخطوات الأساسية لإقامة حكومة شرعية ذات سيادة وطنية، هي الحجر الأساس لعودة تشكيل الأجهزة الأمنية والقانونية على نحو موضوعي سليم، وتأكيد هيبتها أمام أفراد المجتمع، بعيداً عن السلبيات التي رافقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، وهذا يتحقق من خلال ما يأتي:-

١. تطهير الأجهزة الأمنية والقانونية من العناصر الطائفية والمشبوهة التي تغلغلت في دوائر ومؤسسات الشرطة في ظل الاحتلال الأمريكي ولا تمتلك الخبرة الإدارية والعلمية لتحمل مسؤولية فرض الأمن والنظام في المجتمع، وكانت لها علاقة بالكثير من الاعتداءات وحوادث الخطف التي طالت حياة المواطنين، والعمل على إحالتهم للقضاء لمحاسبتهم على الأعمال غير القانونية التي ارتكبوها بحق المواطنين الأبرياء.
٢. الارتقاء بأساليب وصيغ التدريب لأجهزة الشرطة من خلال خطة تدريب سنوية مركزية لتدريب رجال الشرطة عسكرياً وبدنياً وفقاً لأحدث الوسائل التدريبية والتعليمية لتصعيد فعاليات أدائها لمواجهة خطر تنامي جرائم الخطف والأنواع المستحدثة من الجرائم، وكذلك إشراك ضباط الشرطة بدورات تدريبية خارج العراق للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة الجرائم المنظمة.
٣. ينبغي تجهيز الشرطة بأحدث الوسائل التقنية والفنية لمواجهة خطر جريمة الخطف المتصاعدة في مجتمعنا العراقي، وكذلك تسليح أفراد الشرطة بالآليات والتقنيات المتطورة بشكل يفوق إلى حد كبير ما يمتلكه المجرمون، لكي يتم بسط سلطة الأمن والقانون في ربوع المجتمع.
٤. العمل على مد أواصر التعاون والعلاقة الاجتماعية بين المواطنين وأجهزة الشرطة من خلال بث برامج التوعية الأمنية والقانونية في وسائل الإعلام، وتعميق علاقة الشرطة مع مؤسسات المجتمع المختلفة كالعائلة والمدرسة والجامعة والمنظمات المهنية والشعبية من خلال عقد ندوات

ولقاءات اجتماعية مع هذه المؤسسات، وذلك بهدف الوقوف على أرضية تساهم في خلق علاقات اجتماعية متبادلة بين أجهزة الشرطة والمواطنين ويعزز ثقة المواطنين بأجهزة الشرطة ودورها في حفظ الأمن والنظام.

٥. العمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الإصلاح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم الخطف ومكافحة العصابات المنظمة التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار المليشيات والأحزاب الطائفية والسياسية.

٦. ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية والعقوبات المتعلقة بمرتكبي جرائم الخطف، والعمل على تغيير بعض النصوص القانونية بما يتيح تشديد العقوبة على مرتكبي هذا النوع من الجرائم، والحيلولة دون شمولهم مستقبلاً بقرارات العفو والإفراج الشَرطي.

٧. العمل على بناء وزارة الداخلية وتشكيلاتها الأمنية المختلفة بشكل وطني بعيدة عن التدخلات الأجنبية الخارجية بكل أنواعها وفي مقدمتها سلطة وقوات الاحتلال والاستفادة من عناصر الأمن والداخلية السابقين من ذوي الخبرة العلمية والإدارية من اجل بناء جهاز أمني رادع قادر على مواجهة عصابات الخطف المنظمة. وان تحدد معايير أخلاقية وعلمية في اختيار عناصر قوى الأمن الداخلي بأنواعها والابتعاد عن تكوين الميليشيات العسكرية لأي سبب كان.

٨. تشكيل لجان أمنية تتولى متابعة المحكومين السابقين وأرباب السوابق في الجرائم الخطيرة كالقتل والتسليب والاغتصاب، ووضعهم تحت المراقبة المستمرة بغية معرفة ظروفهم وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

٩. ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تعمل على تشجيع المواطنين في الإبلاغ عن جرائم الخطف وتقديم المعلومات الصحيحة عن المتورطين في هذه الجرائم، وذلك من خلال تخصيص المكافآت المالية لمن يخبر أو يرشد عن هؤلاء المجرمين أو يقبض عليهم.

١٠. يجب على الأجهزة الأمنية أن تحافظ على سرية أسماء وعناوين المواطنين الذين يبادرون إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية في الإخبار عن جرائم الخطف وغيرها من الجرائم، حفاظاً على سلامتهم وبما يجنبهم أي خطر أو تهديد من قبل العصابات الإجرامية. مع الأخذ بنظر الاعتبار الحذر من البلاغات الكيدية والكاذبة والتحقق منها قبل الإقدام على أي تصرف ينتهك الحريات ويؤذي مواطنين أبرياء.

١١. تشديد الرقابة الأمنية على المناطق الحدودية للعراق وتنشيط مراكز الشرطة الحدودية وتزويدها بالكوادر البشرية الكفوءة، وتعزيز إمكانيات شرطة الحدود والكمارك بالوسائل الفنية والتقنية التي تسهل كشف تسلل العصابات الإجرامية المنظمة إلى داخل العراق.

ثانياً: تفعيل الرد المجتمعي في مواجهة جرائم الخطف:

لا يمكن لأجهزة الشرطة والقانون أن تضطلع بدور فعال في كبح جماح تنامي جرائم الخطف في مجتمعنا العراقي بدون آليات ضبط إضافية يتخذها البناء الاجتماعي للمجتمع بكافة أفراده ومؤسساته، وهذه الآليات تشمل ما يأتي:

١. ضرورة معالجة مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية على بناء المجتمع العراقي الجديد، والتي برزت بشكل واضح بعد حل بعض وزارات الدولة والتشكيلات التابعة لها، وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم. وساهمت هذه المشكلة في إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الملائمة للانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي. وهذه المشكلة لا تتم علاجها إلا من خلال إعادة فتح المصانع وورش العمل والمشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين في القطاعين العام والخاص.

٢. تشكيل لجان شعبية في المناطق والأحياء السكنية تتألف من كبار السن المتقاعدين، وهذه اللجان تتولى مراقبة شبه مستمرة لشوارع ومداخل المناطق السكنية، وتحديد حركة الأشخاص والسيارات المشبوهة ومراقبة وكشف البيوت السكنية المشبوهة التي يحتمل تواجد العناصر الإجرامية فيها، كما تكفل هذه العملية حماية دور وممتلكات المواطنين من السرقة. ومثل هذا النظام المحلي للمراقبة من شأنه ان يحاصر العصابات الإجرامية وتشل حركتهم.

٣. أهمية قيام علماء الدين ووجهاء المجتمع والنخب الفكرية والسياسية والحزبية والرسمية بمحاربة جريمة الخطف ومشاكل الانفلات الأمني بجهد وطني وتعبئة شعبية فعالة بالتعاون مع أجهزة الشرطة لتقليص هذه الجريمة الخطيرة وتحريم ارتكابها من قبل أفراد المجتمع.

٤. تقليص نطاق الأماكن التي تمارس فيها أنشطة ترويحية ضارة مثل دور البغاء وأماكن بيع الخمور، والتوسع في المقابل في توفير وسائل اللهو الإيجابية من قبل نوادي الانترنيت والرياضة والثقافة والنشاطات الفنية الشبابية، بهدف استقطاب اكبر عدد ممكن من الشباب لتنمية الهوايات المفيدة من جهة، وصرف الانتباه عن مصادر الانحراف والجريمة من جهة أخرى.

٥. ضرورة الاستفادة من الخبرات العلمية للأساتذة والباحثين في الاختصاصات الاجتماعية والقانونية والنفسية، من خلال إجراء دراسات وبحوث علمية ميدانية حول جريمة الخطف، للكشف عن الأسباب والدوافع المسببة لها، ووضع الخطط والمعالجات المناسبة لمواجهة خطر تنامي جرائم الخطف في العراق.

٦. نوصي بضرورة التسامح الاجتماعي بين أبناء الشعب العراقي وإعادة بناء وحدته الوطنية والفكرية من خلال القضاء على النعرات الطائفية والإقليمية والعنصرية والطبقية والعقائدية التي تكون سبباً مباشراً لحدوث جرائم الخطف ذات الدوافع الطائفية والانتقامية.

٧. توعية العوائل بعدم السماح لبناتها في الخروج بمفردهن عند الذهاب إلى المدارس أو الجامعات أو إلى الأسواق التجارية، وعدم مصاحبة الأغراب في مركبات خاصة أو سيارات الأجرة خشية تعرضهن للاختطاف.

The causes of the increase in kidnapping crimes and their effects on Iraqi society

Descriptive and analytical study

M. Ahmed Abdel Aziz

Abstract:

Our Iraqi country faces great challenges in the field of social security, as a result of the escalation of violence in its internal front and the spread of a wave of organized crime and indiscriminate killing in all parts of society, which hundreds of citizens go daily in addition to targeting the activities of citizens and their social and economic roles in society.

The kidnapping of citizens by organized criminal gangs is one of the most prominent criminal patterns that have spread unprecedentedly in Iraqi society, as it has grown and spread as one of the secretions of the security chaos left by the American-British occupation of our Iraqi country since (2003). It is noted that these crimes affected both men and women alike, for various reasons and reasons, and the seriousness of these crimes was not limited to one Iraqi city, but we can say that it affected all Iraqi cities, and the share of the well-to-do families was the lion's share of them.